منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الحادية والستون ج٦١/٢٥
البند ١٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨
A61/25

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

مقدمـــة

١- يقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقويمية ٢٠٠٧ إلى جمعية الصحة للعلم.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي - المراجعة الداخلية للحسابات - اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة. وتقضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ التوصيات. وتنص هذه القاعدة أيضاً على أن يحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.

٣- ويضطلع المكتب بنشاط يرمي إلى الاطمئنان إلى سلامة الحسابات وإلى تقديم المشورة، بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وهو، باتباع أسلوب منهجي ومنضبط، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها، عن طريق تقييم وتحسين فعالية العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها. وهو مسؤول عن التحقيق في أي نشاط مريب يزعم حدوثه، ويتولى تنفيذ وظيفة تقييم برامج المنظمة. وللمكتب أن يطلّع اطلاعاً تاماً وفورياً ودون قيود على السجلات والممتلكات وعلى شؤون العاملين والعمليات والوظائف داخل المنظمة، والتي تكون في رأيه ذات صلة بالموضوع قيد الاستعراض. ولم تُفرض أية قيود على نطاق عمل المكتب خلال قيامه بأعماله أثناء عام ٢٠٠٧.

الأولويات والنواتج

٤- يرى المكتب المخاطر على أنها إمكان وقوع حدث يؤثر على تحقيق الأغراض. ويقيِّم المكتب المخاطرة من حيث درجة تأثيرها واحتمال حدوثها. وعلى ذلك، فإن عملية التقييم المنهجي للمخاطر ترشد المكتب في تحديد أولويات الأنشطة وتوفر أساساً لتخطيط العمل أثناء الارتباطات.

٥- وعلى الرغم من أن المكتب قصر بعض مشاريع المراقبة على أغراض محددة جداً فقد تمثل النطاق العام لعمله في تقييم ما إذا كانت شبكة عمليات إدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها، حسبما صممتها إدارة المنظمة وعلى النحو الذي تنفذها به، كافية وتعمل بطريقة تفي بالأغراض المحددة أم لا. وكان الهدف من ذلك هو ضمان ما يلي: (أ) تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها؛ (ب) دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وموثوقيتها وإتاحتها في الوقت المناسب؛ (ج) توافق التدابير التي يتخذها العاملون مع لوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (د) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية واستخدامها بكفاءة وحمايتها الحماية الملائمة؛ (هـ) تحقيق البرامج والخطط والأغراض؛ (و) تعزيز عملية المراقبة في المنظمة للجودة والتحسين المستمر.

٦- وفي ختام كل مهمة أصدر المكتب تقريراً مفصلاً وأعد توصيات للإدارة بغرض المساعدة على إدارة المخاطر والإبقاء على الضوابط وضمان الفعالية في تصريف الشؤون داخل الأمانة.

إدارة المكتب

٧- يزاول المكتب أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، واعتُمدت لتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٨- ويقدم المكتب تقاريره إلى المدير العام، وفي نهاية السنة كانت موارده من الموظفين تضم تسع وظائف لمراجعي الحسابات ووظيفتين لأخصائيي التقييم ووظيفة لموظف طبي ووظيفة محقق ووظيفتين إداريتين ووظيفة مدير.

٩- وتُخصص الموارد البشرية المتاحة طبقاً لأولويات المكتب. والحالات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطر وتتطلب التحقيق في الأنشطة المخالفة للوائح، والتي تحدث على نحو لا يمكن التكهن به، قد تفرض تحويل هذه الموارد عن الأولويات المحددة. وبالتالي فإن المكتب يحدد أولويات الأعمال المقررة ويعدل جدولها حسب أية تكليفات غير متوقعة.

١٠- وبالإضافة إلى الموارد البشرية يتكبد المكتب تكاليف من قبيل تكاليف السفر والخبراء الاستشاريين ولوازم العمل لكي يفي باختصاصاته. وخلال عام ٢٠٠٧ خُصصت للمكتب أموال كافية لتغطية النفقات الضرورية، ولم يرجأ أي عمل بسبب نقص التمويل.

١١- والمكتب على اتصال مستمر ومنتظم بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة. لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي التداخل في التغطية. ويوافي المكتب مراجع الحسابات الخارجي بنسخة من جميع تقارير المراجعة الداخلية والتقييم.

عمليات المراجعة

المكاتب الإقليمية والقطرية

١٢- **مكتب ممثل المنظمة في دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة).** ركزت عملية المراجعة على الضوابط الداخلية الأساسية التي تقلل المخاطر ذات الصلة بإدارة مكتب الممثل وما يرتبط بها من نفقات. وكشف الاستعراض عن أن الضوابط الخاصة بسلف التعاون المالي المباشر غير فعالة أو منعدمة، وعما يرتبط بذلك من انعدام للمتابعة الخاصة بالمساءلة اللازمة للمتلقين. وحدد العمل مواطن قصور الضوابط الداخلية في مجال الشراء. وبإمكان أي موظف من موظفي المنظمة إصدار أمر شراء وفي كثير من الأحيان تم خرق اللوائح الخاصة بطرح العطاءات وتفويض السلطات. وخلص الاستعراض إلى أن الالتزامات والمدفوعات تمت دون وثائق داعمة ملائمة. ومن الضروري تحسين المراقبة التي يقوم بها المكتب الإقليمي حيث إن بعض مواطن الضعف هذه كان ينبغي اكتشافه أثناء استعراض التقرير الخاص بحساب السلف المستديمة. ولم تستطع عموماً نتائج عملية المراجعة أن تؤكد تقليل المخاطر أو أن تؤكد فعالية الضوابط، ومن ثم لاتزال مخاطر الاحتيال شديدة.

١٣- **مكتب ممثل المنظمة في غابورون.** خلصت عملية المراجعة المتكاملة إلى أن استراتيجية المنظمة للتعاون مع البلد (٢٠٠٣-٢٠٠٧) تعالج الأولويات الوطنية وأولويات المنظمة في مجال الصحة العمومية وإلى أنه تم البدء في إجراء عدد كبير من التغييرات المحددة في وثيقة الاستراتيجية. ولوحظ في عملية المراجعة أن المكتب مر بأزمة مالية في الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عندما أعيد توجيه معظم الأموال المتاحة من أجل تغطية تكاليف وجود المكتب ودعم المنح الدراسية الخاصة بالتعليم قبل التخرج في مجال الطب. وبقي الوضع كما هو إلى حد بعيد في عام ٢٠٠٦ وخلصت عملية المراجعة إلى أنه ينبغي إعادة توجيه الموارد المتاحة نحو مجالات العمل ذات الأولوية. ومن الضروري بوجه خاص إعادة تركيز دعم المنظمة على تعزيز النُظم الصحية والوقاية من الأمراض ومكافحتها. واعتبرت عملية المراجعة أن لإعادة التوجيه أهمية بالغة حيث يلزم اتخاذ القرارات في التوقيت المناسب بخصوص أولويات تخصيص الموارد كي يتسنى اقتراح خطة عمل الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وخلصت عملية المراجعة إلى أن العمليات والنُظم والبنية التحتية الخاصة بالدعم التشغيلي ملائمة لدعم تنفيذ البرنامج.

١٤- **تقييم جاهزية نظام الإدارة العالمي للمراقبة في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ.** انصب العمل على تقييم جاهزية الوظائف الإدارية والمالية في المكتب الإقليمي، من منظور المراقبة، لتنفيذ نظام الإدارة العالمي بالاستناد إلى نموذج عمليات الإدارة الخاص بالنظام. وشملت عملية المراجعة أيضاً استعراض النموذج المقترح لأدوار النظام ووظائفه لتبيُّن حالات التعارض المحتملة من حيث الفصل بين الواجبات على نحو غير ملائم. وكان أهم ما تمخضت عنه هذه العملية إعداد وثيقة إطارية للمراقبة تتضمن الأغراض المفصلة للمراقبة ومختلف الأنشطة، والتي إذا نُفذت ستعالج الاعتبارات الخاصة بالمخاطر الشديدة. وينبغي أن يتخذ فريق مشروع النظام ما يلزم من إجراءات من أجل دمج أنشطة المراقبة الرئيسية في نموذج عمليات الإدارة الخاص بالنظام. وأوصت عملية المراجعة بأن يجري فريق إدارة المكتب الإقليمي استعراضاً لإطار المراقبة وبأن يبحث الآثار العملية ذات الصلة بإسناد الأدوار والمسؤوليات وأثره على المتطلبات من الموظفين وعلى تخصيص الموارد على المستوى المحلي.

١٥- **المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا.** كان الغرض من عملية المراجعة هو تقييم ما إذا كانت قد تم أم لا تحديد المخاطر المرتبطة بمجالي الميزانية والشؤون المالية في المكتب الإقليمي والحد منها عن طريق هيكل المراقبة. وعلى الرغم من أن عملية المراجعة خلصت إلى أن المخاطر قد تم عموماً تمييزها وتقليلها فقد وجدت مواطن ضعف في المراقبة ينبغي معالجتها. وأوصت عملية المراجعة بتعزيز رصد أداء وحدة الميزانية والشؤون المالية وزيادة الامتثال لإجراءات المنظمة في إصدار الموافقات على أداء العمل وتعزيز استخدام نظام إدارة الأنشطة وتحسين ضوابط السلف الخاصة بالتعاون المالي المباشر.

١٦- **مكتب ممثل المنظمة في أسمرة.** استعرضت عملية المراجعة الضوابط الأساسية التي تحد من المخاطر المرتبطة بنفقات مكتب الممثل. وكشفت النتائج المتوصل إليها عن مواطن قصور في المراقبة الداخلية وعن انعدام الشفافية في عملية الشراء المحلية. وكثيراً ما تم خرق تفويض السلطات ومعالجة الالتزامات والمدفوعات دون الوثائق الداعمة الملائمة. وحددت عملية المراجعة أيضاً ممارسات إدارية غير صحيحة، مثل تحميل صناديق المشاريع تكاليف البنية التحتية. وكشف استعراض السلف الخاصة بالتعاون المالي المباشر عن انعدام المتابعة بشأن المساءلة اللازمة للمتلقين. ولم تستطع عموماً نتائج عملية المراجعة أن تؤكد تقليل المخاطر أو أن تؤكد فعالية الضوابط، ومن ثم لاتزال مخاطر الاحتيال شديدة.

١٧- **وحدة ترصد الأمراض السارية ومواجهتها في المكتب الإقليمي للأمريكتين.** خلصت مراجعة الأداء إلى أنه قد تم إحراز تقدم في تقديم الدعم إلى بلدان الإقليم من أجل تعزيز نُظم ترصد الأمراض السارية

ومواجهتها وفي إعداد الخطط الوطنية للتأهب لمواجهة جائحة الأنفلونزا وفي إقامة ودعم شبكات الترصد والمختبرات. ومع ذلك فقد لاحظت عملية المراجعة عدم وجود خطة للتزود بالموظفين ونقصاً في الموظفين المعينين بعقود محددة المدة لدعم الوظائف الأساسية ووجود مواطن ضعف في الإدارة ورصد المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك حددت عملية المراجعة أن من الضروري تعزيز تخطيط حشد الموارد وزيادة التعاون بين البرامج بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وتحسين تبادل المعلومات.

١٨- **وحدة ترصد الأمراض السارية ومواجهتها في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا.** إن التجربة الخاصة بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والمخاطر ذات الصلة بأنفلونزا الطيور تبين ضرورة العمل في إقليمي جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ على السواء بشأن الإنذار بحدوث الأوبئة ومواجهتها. وخلصت مراجعة الأداء إلى أن خطة العمل متسقة مع السياسات العالمية والإقليمية وإلى أن التنسيق مع المقر الرئيسي يبعث على الرضا. كما أن التعاون مع البرامج التقنية الأخرى في إقليم جنوب شرق آسيا يجري على النحو الملائم. بيد أن التنسيق مع المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ يلزم أن يتحرى جوانب التآزر بين المكتبين الإقليميين في ما يتعلق بالأنشطة والأدوات. وأوصت عملية المراجعة بأن تتسع تغطية فريق العمل المعني بأنفلونزا الطيور للجوانب المشتركة بين الإدارات والخاصة بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). وحددت عملية المراجعة أيضاً التضاربات الإدارية في الهيكل الوظيفي للفريق والوحدات الفرعية القائمة في كل من نيودلهي وبانكوك.

١٩- **استعراض مخطط المراقبة في المشروع الوطني لترصد شلل الأطفال بنيودلهي.** تمثل غرض الاستعراض في تقييم مدى تساوق الضوابط الداخلية في مجالات الإدارة والموارد البشرية واللوجستيات ونُظم التشغيل من أجل دعم تحقيق مرمى استئصال شلل الأطفال في الهند. وفي ما يتعلق بكل مجال من مجالات المخاطر الشديدة أعد الاستعراض خطط عمل تتضمن تقييماً لأولوية تنفيذ الضوابط الموصى بها ولمدى التعقيد في هذا التنفيذ. وتمخض العمل أيضاً عن جداول تعرض الاعتبارات الخاصة بالمخاطر وأغراض المراقبة والأنشطة والمخاطر المتبقية التي تم تحديدها أثناء الاستعراض. وخلص الاستعراض عموماً إلى أن الضوابط على مستوى العمليات، مثلما أفيد بتنفيذها من قبل المشروع، كانت مصممة من أجل التعامل مع مجالات المخاطر الشديدة. ومع ذلك فقد كشف الاستعراض عن مواطن قصور تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة. ومن الضروري، على نحو أكثر تحديداً، إنجاز الاتفاق الإطاري الخاص بمساهمات إحدى الجهات المانحة الرئيسية، وينبغي أن يتوقف المشروع عن ممارسة الاحتفاظ بالشيكات الموقعة على بياض، وينبغي استعراض الترتيبات التعاقدية الخاصة بالمتطوعين العاملين في الميدان، وينبغي تعزيز عملية الرصد الميزاني الدوري في ما يتعلق بالوحدات الميدانية.

٢٠- **مكتب ممثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية في مكسيكو سيتي.** كشفت عملية المراجعة المتكاملة عن أن عمل الفريق القطري يركز على أولويات الخطة الصحية الوطنية للمكسيك، ويتماشى مع استراتيجية التعاون مع كل من البلد والخطة الاستراتيجية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وبرنامجي العمل العامين العاشر والحادي عشر لمنظمة الصحة العالمية. ويتمتع الفريق القطري بقدرات تقنية كافية، باستثناء قدرته التقنية في مجال الأيدز والعدوى بفيروسه والتي يتعين تعزيزها. ومن الضروري تحسين نوعية دعم الخدمات العامة المقدم إلى البرامج التقنية، وكذلك تحسين علاقات العمل داخل الفريق. وكان معدل تنفيذ الميزانية العادية منخفضاً، وأوصت عملية المراجعة بإعادة برمجة الأنشطة في مجالات عمل معينة في التوقيت المناسب وبعد مناقشة ذلك مع النظراء على المستوى الوطني. ومختلف عناصر إدارة المعلومات والمعارف مبين بالتفصيل ويدعم تنفيذ البرامج. واستعرضت عملية المراجعة أيضاً عمليات ونُظم الدعم التشغيلي وبنيته التحتية، وخلصت إلى أنها ملائمة عموماً لدعم تنفيذ البرامج. وأوصت

عملية المراجعة بتعزيز جوانب معينة ذات صلة بإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية وإدارة شؤون العاملين والفصل بين الواجبات.

٢١- **المكتب الإقليمي للأمريكتين.** أكدت عملية المراجعة أن المكتب الإقليمي نفذ إطاراً للمراقبة يقلل المخاطر الرئيسية في مجالي الميزانية والشؤون المالية. وخلص الاستعراض إلى أنه يمكن تعزيز بيئة المراقبة أكثر فأكثر بواسطة تطبيق إجراءات كتابية محدثة وإدخال آلية محسنة لمراقبة تفويض السلطات المؤقت. ومن الضروري تعزيز إدارة حقوق النفاذ إلى نظام المحاسبة وتعزيز أمن عمليات تحويل الأموال إلكترونياً إلى حساب معين. وعلى الرغم من إحراز تقدم في إدارة اتفاقات التعاون التقني لم يتم حتى الآن اتخاذ ما يلزم من إجراءات بناءً على بعض التوصيات الصادرة في تقرير سابق عن مراجعة الحسابات.

٢٢- **البرنامج الموسع للتمنيع في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ.** خلصت مراجعة الأداء إلى أن البرنامج وضع موظفي المنظمة في كل البلدان ذات الأولوية ويعكف على تنفيذ المبادرات الإقليمية، بما في ذلك مكافحة التهاب الكبد "باء". ولاحظت عملية المراجعة وجود مواطن ضعف في الجوانب الخاصة بالتخطيط والإدارة والتنفيذ تحد من نجاح البرنامج في بيئة يقل فيها التمويل ويزداد التكامل في العمل مع الشركاء. وتؤثر مواطن الضعف هذه على الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والعملي وعلى التزود بالموظفين وتوزيع العمل وحشد الموارد والاتصالات. كما أنها تهدد تحقيق مرمى اللجنة الإقليمية المتمثل في مكافحة التهاب الكبد "باء" بحلول عام ٢٠١٢، وتقلل الدعم الخاص بمجالات برمجية أخرى ذات أولوية، مثل التمنيع الروتيني.

٢٣- **المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل.** تضمنت عملية المراجعة استعراضاً لحالة المسائل المطروحة في تقارير سابقة عن المراجعة الداخلية للحسابات ولمدى تقليل المخاطر الرئيسية في مجالي الشؤون المالية والإدارة. وحدد العمل المضطلع به أن المكتب الإقليمي اتخذ في عام ٢٠٠٧ عدة إجراءات إيجابية أسفرت عن تعزيز الضوابط، ومع ذلك لاتزال بيئة المراقبة ضعيفة في بعض المجالات. وعلى نحو أكثر تحديداً لاتزال مستويات التزود بالموظفين أقل من المتطلبات، ومن الضروري تحسين عملية إسناد المسؤوليات الخاصة بالموظفين، كما أن مراقبة الإنفاق ضعيفة، ومازالت هناك مواطن قصور في عمليات الشراء المحلية، ومن الضروري إيلاء الاهتمام إلى إجراءات التوظيف. ولم تؤكد نتائج عملية المراجعة أن جميع المخاطر الرئيسية يتم رصدها ومعالجتها (انظر أيضاً الفقرة ٤٧).

المقر الرئيسي

٢٤- **عقود موظفي مبادرة التحرر من التبغ.** استعرضت عملية المراجعة بالتحديد حالة تعاقدات الموظفين العاملين لدى المبادرة من أجل تحديد ما إذا كان كل منهم يعمل بعقد صالح وملائم أم لا، وما إذا كانت عملية التعيين امتثلت لاشتراطات المنظمة أم لا. وكشفت النتائج عن أن هناك بعض الحالات التي لم يتم فيها اتباع لوائح المنظمة واتُبعت فيها آليات تعاقدية غير ملائمة ولم تطبق فيها الإجراءات الخاصة بإعلانات الوظائف الشاغرة، كما أن هناك بعض الموظفين الذين لم تكن لديهم عقود سارية إبان عملية المراجعة. وأوصى التقرير بأن تصحح المبادرة أي مسائل تعاقدية معلقة وبأن تكفل أن تمتثل في المستقبل كل الترتيبات التعاقدية الخاصة بالموظفين داخل المبادرة للوائح المنظمة.

٢٥- **الحسابات المصرفية للرابطات وسائر الكيانات المنشأة من قِبَل موظفي المنظمة.** بناءً على ادعاء بسحب مبلغ نقدي بطريقة مخالفة للقواعد من أحد الحسابات المصرفية ذات الصلة بالمنظمة أجرى المكتب عملية مراجعة من أجل تحديد الحسابات المصرفية للرابطات وسائر الكيانات (بما في ذلك الأندية والمجموعات

والمجتمعات غير المعترف رسمياً بكونها "رابطات" في لائحة الموظفين والنظام الأساسي للموظفين) المنشأة من قِبَل موظفي المنظمة الحاليين أو السابقين في المقر الرئيسي. وأشار الاستعراض إلى أن ضوابط هذه الحسابات المصرفية تحتاج إلى تحسين. وشملت المسائل التي تم تحديدها مجموعات متقادمة من التوقيعات المصرفية المرخص بها وتفويضاً وحيداً بالتوقيع على بعض الحسابات المصرفية وعدة حسابات مصرفية خاملة وينبغي إعادة تقييم الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك تبين من العمل المضطلع به أن إدارة المنظمة يلزم أن تنظر في إقامة آليات أو وضع دلائل لإنشاء وتشغيل الرابطات وسائر الكيانات ذات الصلة بالمنظمة والحسابات المصرفية الخاصة بهذه الرابطات والآليات.

٢٦- **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروع نظام الإدارة العالمي.** أجرت عملية المراجعة، المجراة بالتعاون مع شركة استشارات كبرى، استعراضاً للمخاطر وتقليلها في ما يتعلق بتنفيذ عناصر وخدمات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ المشروع ونقل الصلاحيات لاحقاً إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلصت عملية المراجعة إلى أن العمليات الجارية بين الإدارة والمشروع غير متساوقة ولا متكاملة بصورة كافية، الأمر الذي يتسبب في مواطن ضعف تشوب تقليل المخاطر في ما يخص الالتزام بالتاريخ المحدد لبدء التشغيل الفعلي وأعمال الصيانة اللاحقة. ومن الضروري أن تقوم الإدارة بإعداد وتنفيذ خطة انتقالية كي تتمكن من تقديم الدعم المستمر للمشروع، نظراً لما يلزم من مهارات وأدوار جديدة. ومن الضروري عموماً تعزيز التحكم في المعلومات وإدارتها لتأمين مستوىً ملائم من التوحيد القياسي على نطاق المنظمة. ولا غنى عن القيام بذلك من أجل الحد من التكاليف والتعقيد في تسيير النظام. ويُعتبر مستوى المخاطر المحدقة بالتنفيذ الناجح للنظام مرتفعاً، وقد أوصت عملية المراجعة بأن يجري كل من الإدارة والمشروع تقييماً دورياً لمدى الواقعية في توقيت التنفيذ وفي خطط الطوارئ ذات الصلة.

٢٧- **الاختيار والتعيين في المقر الرئيسي.** تمثلت غاية عملية المراجعة في تقييم نظام الضوابط الداخلية في المجالات التي تشهد أشد المخاطر وتقييم مدى الكفاءة في أداء وظيفتي الاختيار والتعيين. وأُجري تحليل أشار إلى أنه يبدو أن المدة التي يستغرقها الاختيار قد قصرت بعض الشيء خلال العامين الماضيين. ومع ذلك لاتزال المدة التي يستغرقها الاختيار أطول بكثير من المدة المستهدفة والتي تتراوح بين ستة وتسعة شهور والتي حُددت في الميزانية البرمجية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولاحظت عملية المراجعة أن أهم أسباب التأخر في عملية الاختيار ترجع إلى الإجراءات السابقة لإصدار الإعلان عن الوظيفة الشاغرة، أي إعداد توصيف الوظيفة وتصنيفها وصياغة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وترجمته. وأشار مسح أجري بشأن الرضا في هذا الصدد إلى عدم التحسن في جودة عملية الاختيار والتعيين في المقر الرئيسي منذ أن أُعيد تنظيم المسؤوليات في منتصف عام ٢٠٠٦. وكشفت عملية المراجعة بوجه عام عن أن عمليات ونُظم الدعم التشغيلي عند اتباعها تبدو ملائمة لمراقبة المخاطر المحددة. بيد أنه لاتزال هناك مجالات تتطلب التحسين وكثير منها شملته تقارير سابقة. وإذا نُفذت توصيات عمليات المراجعة السابقة كانت ستزيل العوائق وستحسن قدرة المنظمة على رصد أداء العمليات وعلى تخصيص الموارد.

٢٨- **لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة.** خلصت عملية المراجعة إلى أن هذه اللجنة التابعة للمقر الرئيسي، والتي تؤدي وظيفة أساسية، تمتثل عموماً للمعايير الدولية. ومع ذلك حددت عملية المراجعة ثغرات داخل المنظمة في الامتثال لسياستها العامة بشأن استعراض الأخلاقيات في جميع البحوث التي تدعمها المنظمة. وكشفت عملية المراجعة عن ٣٨ عقداً تم التوقيع عليها في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧ وتقدم أموالاً لأنشطة كان ينبغي أن تخضع لاستعراض داخلي للأخلاقيات ولكنها لم تخضع له. وهناك مكتبان إقليميان لم ينفذا أي استعراض لأخلاقيات البحوث أو ليس لديهما الهيكل اللازم له، كما أن القدرة على استعراض أخلاقيات البحوث في ثلاثة مكاتب

إقليمية أخرى لا تفي بالمعايير الدولية. ولم توجد سياسة عامة مدونة بشأن استعراض أخلاقيات البحوث ومدعومة من المكاتب القطرية إلا في ثلاثة أقاليم فقط. وحدد العمل كذلك ثغرات في معرفة متطلبات استعراض أخلاقيات البحوث في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية. ولا توجد أي خطة عمل مفصلة تجعل جميع مستويات المنظمة تمتثل لسياسة المنظمة العامة بشأن استعراض أخلاقيات البحوث. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتصحيح الوضع الراهن.

٢٩- **المرفق الدولي لشراء الأدوية.** استعرضت عملية المراجعة المخاطر وإدارتها في ما يتعلق بمذكرة التفاهم التي تستضيف المنظمة المرفق بمقتضاها. وحددت عملية المراجعة اثنين من المخاطر المحتملة جداً ويمكن أن يكون لهما أثر كبير في المنظمة. أولاً، المنظمة عرضة للنقد من قِبَل الجمهور ووسائل الإعلام في حالة وقوع حدث سلبي بخصوص عمليات المرفق، ومن ثم فمن الضروري اتباع استراتيجية لتقليل المخاطر. ثانياً، يلزم تعزيز الرقابة المالية نظراً لعدم الاتساق بين اتفاقات الشراكة في ما يتعلق بالمؤشرات وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى مشكلات في رصد تنفيذ تلك الاتفاقات. وفي ما يخص المرفق هناك ثلاثة من المخاطر الجدية المحتملة جداً، ألا وهي عدم تحقيق المرفق مراميه وأغراضه في حين أن المنظمة تستضيفه، وعدم تمتع المرفق بهوية قانونية، واحتمال عدم إعمال اتفاقات شراكة المرفق إعمالاً تاماً للحفاظ على تسيير المشاريع. وشملت عملية المراجعة توصيات بتعزيز ضوابط تقليل المخاطر.

٣٠- **تقييم جاهزية نظام الإدارة العالمي لمراقبة مركز الخدمات العالمي.** إن نظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات الجديدين يتيحان فرصاً ويستتبعان مخاطر أيضاً بالنسبة إلى المنظمة حيث ستطرأ تغيرات على كثير من اعتبارات الضوابط الداخلية. وبناءً عليه فقد تضمنت عملية المراجعة إجراء تقييم مكتبي قبل إنشاء مركز الخدمات عقب التجربة الرائدة في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ (انظر فقرة ١٤ أعلاه). وكان الغرض منه هو تقييم مواطن الضعف التي يحتمل أن تشوب النظام المقترح للضوابط الداخلية في المجالات ذات المخاطر الشديدة بخصوص العمليات التي يتعين أن يؤديها مركز الخدمات. وتضمنت عملية المراجعة أيضاً إجراء استعراض لنموذج الأدوار والوظائف الخاص بالنظام بغية تحديد التضاربات المحتملة من حيث الفصل بين الواجبات على نحو غير ملائم. وكانت النتيجة الرئيسية هي وضع إطار مراقبة لمركز الخدمات حدد الأغراض والأنشطة الملائمة لمراقبة المخاطر الشديدة في ما يتعلق بالعمليات المندرجة ضمن نطاق عملها المقترح. وينبغي أن ينظر فريق مشروع النظام في إطار المراقبة من أجل دمج أنشطة المراقبة في نموذج عمليات الإدارة الخاص بالنظام.

عمليات التقييم

٣١- **عمل المنظمة مع المراكز المتعاونة.** تناول التقييم الذي أجري على نطاق المنظمة لعملها مع المراكز المتعاونة مدى الملاءمة والفعالية والكفاءة في المساهمة البرمجية للمراكز في بلوغ أغراض المنظمة ونتائجها المتوقعة. ولوحظت بعض التطورات الإيجابية الحديثة، مثل تشكيل لجان التحري العالمية والإقليمية، ولكن التقييم حدد كذلك عدة عقبات تؤثر في العمل مع المراكز وقدم خيارات لتحسين التعاون.

٣٢- وخلص التقييم إلى أن المسائل الاستراتيجية ومسائل السياسة العامة تحظى باهتمام أكبر مما تحظى به المسائل الإدارية. والتخطيط الاستراتيجي غير الملائم للتعاون مع المراكز يؤثر في ملاءمة وفعالية وإدارة عمل المنظمة معها. وباستثناء الشبكات التي تدار بنشاط والعلاقات الثنائية المحددة التركيز تبين من التقييم انعدام الرؤية الاستراتيجية المشتركة والتوجه والتخطيط المشتركين على مستوى السياسة العامة من أجل توجيه

البرامج التقنية في معاملاتها مع المراكز. ولاحظ التقييم كذلك أن من الضروري أن يشارك ممثلو المراكز مشاركة أكبر في المناقشات ذات الصلة بمختلف الجوانب المتعلقة بالآلية الخاصة بالمراكز المتعاونة.

٣٣- وعلى الرغم من أن هناك إمكانية كبيرة لمساهمة المراكز في عمل المنظمة فإنه لا يستفاد منها استفادة كافية في كثير من الحالات، وكثيراً ما يكون تنسيق عملها مع عمل المنظمة غير منسق بالقدر الكافي. ومن الضروري زيادة الجهود من أجل بناء القدرات وتزويد المراكز بالموارد في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل والتي يمكن أن تؤدي دوراً في دعم برامج المنظمة، وخصوصاً على المستوى الإقليمي، واستخدام لغات غير اللغة الإنكليزية. وتؤدي الإجراءات المتبعة حالياً إلى تغطية قدر كبير من العمل بواسطة المكاتب الإقليمية، بصرف النظر عن الكيان التابع للمنظمة الذي يستهل تعيين المركز، دون تحديد أي مخصصات ميزنية للتعاون. ولا يتم بشكل كافٍ إشراك المكاتب القطرية التابعة للمنظمة بصورة منتظمة في عملية التعيين، وباستثناء بضعة مكاتب قطرية كبرى لا يستفاد بصورة كافية وفعالة من عمل المراكز على المستوى القطري. ومن الضروري الاضطلاع على نحو منتظم بالرصد والتقييم، مع استخدام التقارير السنوية للمراكز في تعزيز التعاون.

٣٤- **مجالات معينة في البرنامج الخاص للصحة والبيئة في المكتب الإقليمي لأوروبا.** تناول التقييم برامج معينة وعمليات معينة خاصة بالسياسة العامة وخلص إلى أن البرنامج الخاص برهن على ريادته في مجال التأثير على برنامج العمل السياسي الخاص بدعم سياسات البيئة والصحة على المستويين الإقليمي والقطري. وتضطلع الآلية الأوروبية للعمليات البيئية والصحية، وهي آلية تنسيق أنشأها البرنامج الخاص، بدور حاسم في التنسيق بين القطاعات. وتحافظ الآلية على علاقة شفافة مع اللجنة الإقليمية وتجعل حصائل الوحدات التقنية متسقة.

٣٥- وخلص التقييم إلى أن العمل التقعيدي (التقييسي) الذي يضطلع به البرنامج يسهم بصورة إيجابية في صنع سمعة المكتب الإقليمي لأوروبا، ويقدم الدعم التقني بصورة تبعث على الرضا إلى بلدان أعلى دخلاً. بيد أنه في ما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل أو البلدان التي يتراوح دخلها بين المنخفض والمتوسط يمكن للبرنامج أن يحسن دعمه عن طريق وضع إطار تشغيلي بالاستناد إلى الاحتياجات والقدرات المحددة للبلدان وإلى آليات الاستجابة المتاحة. وينبغي أن يعنى هذا الإطار بالتنسيق عبر القطاعات بين الوحدات التقنية وأن يشمل الدعم المباشر للإصلاح في مجال الصحة العمومية، وذلك على سبيل المثال من خلال وضع الموظفين في بلدان معينة من أجل بناء القدرات الوطنية. ويجب النظر في هذا التحول في وضع موارد الموظفين في سياق الحدود القصوى للميزانية لأنه سيكون له أثره في قدرة البرنامج على العمل التقعيدي (التقييسي) في ما بين البلدان. ومن خلال الحوار مع المقر الرئيسي يلزم إيجاد حلول للحفاظ على القدرة التقنية الحالية التي تعتبر أصلاً قيماً من أصول المنظمة. ومع ذلك فأثناء التقييم بدأ المكتب الإقليمي عملية إعادة هيكلة تحد من قدرة البرنامج على اتخاذ ما يلزم من إجراءات بناءً على التوصيات الصادرة في التقرير.

٣٦- **التأهب للطوارئ ومواجهتها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الإقليم الأفريقي.** تناول التقييم تنفيذ ولاية المنظمة في ثلاثة بلدان مختارة تضررت من الطوارئ المزمنة. وخلص إلى أن القرار ج ص ع٥٨-١، الصادر بشأن العمل الصحي في ما يتعلق بالأزمات والكوارث، مع التركيز بوجه خاص على الزلازل وأمواج التسونامي التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، يوفر للمنظمة استراتيجية واضحة تم تعزيزها مجدداً بواسطة القرار ١٢٤/٦٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، في سياق دور منظمة الصحة العالمية باعتبارها الوكالة الرائدة المسؤولة عن الصحة في العالم.

٣٧- وأكد التقييم أن المكاتب القطرية اضطلعت بدور قيادي. وقد تطلب أداء المنظمة في البلدان، والذي تأثر بالأزمة، إشراك كل مجالات الخبرة لدى المنظمة واضطلاع ممثل المنظمة بدور قيادي. ويلزم توضيح الدور المحدد لبرنامج أنشطة الطوارئ والأنشطة الإنسانية في المكاتب القطرية، وخصوصاً تعاونه الاستراتيجي بشأن التأهب للأوبئة ومواجهتها. ويلزم تعزيز إشراك إدارات النظام الصحي من أجل دعم القيام بدور هام في إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي. ومن الضروري أن تضع المنظمة منظوراً إدارياً أوسع بخصوص التأهب، على أن يشمل كل التهديدات المحدقة بالأمن الصحي، وأن تربط بينه وبين تعزيز النُظم الصحية. ويقتضي ذلك اتباع أساليب خاصة في الدول الهشة.

٣٨- وتم أيضاً تحديد المشاكل الإدارية والعملية، بما في ذلك ضرورة توفير المزيد من التدريب على تطبيق الإجراءات التشغيلية الموحدة الجديدة في حالات الطوارئ. ومازالت الاستمرارية غير الكافية للموظفين تُعد من المخاطر الرئيسية المحدقة بأداء المنظمة في الطوارئ. ومن الضروري أن يكفل المقر الرئيسي التخطيط الاستباقي والإدارة الاستباقية للتمويل الذي يمكن التنبؤ به في إطار التعاون مع الأقاليم.

التحقيقات

٣٩- **أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة.** استعرض التحقيق ادعاءً بتربح شخصي من معاملتين كبيرتين من معاملات صرف العملات. وكشف التحقيق عن أن أسعار الصرف المتحصل عليها من أحد السماسرة لم تختلف كثيراً عن أسعار الصرف الرسمية في الأمم المتحدة، ولم توجد أي بينة تثبت الادعاء، وتم إغلاق الملف.

٤٠- **أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة.** أثبت التحقيق أن أحد الموظفين أعد شيكات وزور التوقيعات من أجل تسوية فواتير مزيفة مما أسفر عن خسائر تقدر بما لا يقل عن ٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وكشف التحقيق أيضاً عن أن الإدارة العليا في المكتب القطري قد نُبهت إلى المخالفات المالية منذ ثلاث سنوات ولكنها لم تبلغ بذلك المكتب الإقليمي ولا المقر الرئيسي. وأسفرت مراجعة تأديبية عن إنهاء عقد الموظف وإحالة القضية إلى السلطات المحلية. وكشف الاستعراض أيضاً عن نقل أحد كبار الموظفين إلى وظيفة أخرى.

٤١- **أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة.** أثبت التحقيق أن أحد الموظفين اتخذ، دون إذن، ترتيبات لتخزين معدات خاصة بمكتب المنظمة خارج مباني المنظمة ثم اختفت هذه المعدات. وأثبت التحقيق أيضاً أن الموظف نفسه كان قد قام بإصدار أمر شراء محلي مزيف عرَّض المنظمة لمطالبة بمبلغ وقدره ١٨٥ ٠٠٠ دولار أمريكي. وأسفرت مراجعة تأديبية عن طرد هذا الموظف.

٤٢- **في المقر الرئيسي.** كشف التحقيق عن تقديم أحد الموظفين مطالبة خاصة باسترداد نفقات التعليم بمبلغ أكبر من المبلغ المدفوع بالفعل. وتمت إحالة المسألة للبت في سوء التصرف واتخاذ الإجراءات الملائمة بناءً على ذلك.

٤٣- **أحد المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة.** كشف التحقيق عن أن أحد الموظفين قدم مطالبة باسترداد النفقات الخاصة بالدراسة في جامعتين مختلفتين ولكنه استرد النفقات من إحداهما بالفعل. وأقر الموظف بأن بعض المستندات المقدمة كانت مزيفة، ثم تم طرده من الخدمة.

٤٤- **في المقر الرئيسي.** كشف التحقيق عن أن أحد الموظفين لم يتبع إجراءات المنظمة بخصوص نشر إحدى الوثائق العمومية التي لها آثار على المنظمة من حيث السياسة العامة. وأحيلت المسألة من أجل البت في سوء التصرف واتخاذ الإجراءات الملائمة بناءً على ذلك.

٤٥- **في المقر الرئيسي.** أثبت التحقيق عدم وجود أساس لإدعاء ضد أحد مستشاري المنظمة بتعارض المصالح، وتم إغلاق الملف.

المتابعة والتنفيذ

٤٦- يرصد المكتب حالة جميع توصياته لضمان التنفيذ الفعال للإجراءات من قبل الإدارة أو قبول الإدارة العليا مخاطر عدم اتخاذ الإجراءات. ويتعاون المكتب مع الإدارة بشأن تتبع توصيات المراجعة،[١] ولاحظ النتائج الإيجابية المترتبة على تنفيذها خلال عام ٢٠٠٧. ويتضمن ملحق هذه الوثيقة قائمة بالتقارير المستقاة من خطة عمل عام ٢٠٠٧، كما يتضمن معلومات عن التنفيذ. وجميع التوصيات الصادرة عن خطة عمل عام ٢٠٠٦ وما سبق ذلك، هي توصيات أبلغ عن تنفيذها واستعراضها من قبل المكتب للتحقق من مدى الفعالية، وتم إقفال عمليات المراجعة باستثناء المذكور منها في الفقرات الواردة أدناه.

٤٧- **المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل.** بيَّن تقريرا المراجعة الصادران في عامي ٢٠٠٣[٢] و٢٠٠٥،[٣] وكذلك التقرير الاستشاري الصادر في عام ٢٠٠٤ أن المكتب الإقليمي معرض لمخاطر مالية وإدارية. وأكدت زيارة متابعة تمت في عام ٢٠٠٦[٤] أن التوصيات مازالت لم تنفذ بصورة جوهرية. وخلال عام ٢٠٠٧ عُينت قيادة إدارية جديدة واتخذت تدابير مختلفة لتعزيز الضوابط وتنفيذ التوصيات. ومن بين ذلك التدريب الرسمي للموظفين الإداريين التابعين للمكاتب القطرية، وتعيين موظف مسؤول عن الامتثال لمعالجة مسائل مراجعة الحسابات، ودمج موظفي الميزانية والشؤون المالية في برازافيل، والاستعانة بموظفين ماليين بعقود مؤقتة، وإعداد تقارير إدارية عن المكاتب القطرية. وأشارت مهمة المراجعة في أواخر عام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٢٣) إلى حدوث تحسن ولكنها وجدت أن التنفيذ الكامل سيقتضي بذل جهود مستمرة لفترة من الزمن. وسيواصل المكتب الاتصال بالمكتب الإقليمي من أجل ضمان تعزيز المجالات التي يشوبها الضعف.

٤٨- **نفقات الهاتف في المقر الرئيسي.**[٥] صدر تقرير مراجعة الحسابات في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وتم، إلى حد بعيد، تنفيذ التوصيات. ومع ذلك، ومثلما تناوله بالتقرير من قبل،[٦] مازالت المسائل الهامة تشكل هواجس معلقة وتتطلب استعراض واسترداد تكاليف مكالمات الهاتف المحمول الشخصية. وعلى الرغم من الاضطلاع ببعض العمل في هذا الصدد فإن التنفيذ لم يكتمل. وستستمر متابعة الموضوع.

---

١ انظر الوثيقة EBPBAC7/6.

٢ أشير إليه في الوثيقة ج٥٧/١٩، الفقرة ١٦.

٣ أشير إليه في الوثيقة ج٥٩/٣٢، الفقرة ٢٠.

٤ أشير إليها في الوثيقة ج٦٠/٣٤، الفقرة ٢٣.

٥ أشير إليها في الوثيقة ج٥٩/٣٢، الفقرة ٤٦.

٦ أشير إلى ذلك في الوثيقة ج٦٠/٣٤، الفقرة ٤٢.

٤٩- **البرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.**[١] في أوائل عام ٢٠٠٦، وبعد مرور سنة تقريباً على إصدار تقرير المراجعة، تلقى المكتب معلومات أشارت إلى أن البرنامج نفذ التوصيات.[٢] ومع ذلك، فقد كشفت إحدى عمليات التحقق في الموقع في أواخر عام ٢٠٠٦، عن عدم تنفيذ عدد كبير من التوصيات حتى الآن في واقع الأمر. وعليه فقد تم التأكيد للبرنامج مجدداً على التوصيات المعلقة، ولم ترد أي معلومات هامة أخرى عن التنفيذ على الرغم من طلبات المتابعة العديدة.

٥٠- **مطالبات سداد تكاليف السفر في مقر المنظمة الرئيسي.**[٣] صدر تقرير المراجعة في تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وورد رد أولي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ لم يتناول التوصيات الصادرة بخصوص تحسين المراقبة واستعراض تطبيق السياسة العامة. ولم ترد أي ردود أخرى، وستستمر متابعة الموضوع.

٥١- **وحدة أمن الموظفين في المقر الرئيسي.** صدر تقرير المراجعة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ وناقش مواطن الضعف في الإجراءات التي تتبعها وحدة الأمن في المقر الرئيسي من أجل تحديد وتخفيف حدة المخاطر الكبرى التي تتهدد أمن الموظفين.[٤] وتلقى المكتب ردين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ أفادا بأن بعض المسائل تمت معالجتها. ومع ذلك فمازال باب المراجعة مفتوحاً حيث إنه لم يتم حتى الآن تنفيذ بعض التوصيات بخصوص مسائل مثل هيكل التبليغ بين الأقاليم والمقر الرئيسي، ومساءلة ممثلي المنظمة عن المسائل الأمنية، والامتثال لمعايير التشغيل الأمنية الدنيا. وستستمر متابعة هذا الموضوع.

٥٢- **البرنامج العالمي لمكافحة الملاريا.**[٥] ناقش تقرير المراجعة، الصادر في آب/ أغسطس ٢٠٠٦، المخاطر التي لم يتم تقليلها والقائمة في مجالي التنظيم والشؤون المالية في الإدارة المعنية. ولم يرد أي رد أولي على الإطلاق، ولم تتم الإجابة على طلبات المتابعة. وحالة التنفيذ الراهنة غير معروفة.

٥٣- **مكتب ممثل المنظمة في بغداد- الصندوق الاستئماني للعراق.**[٦] استعرضت عملية المراجعة النواحي المالية والإدارية للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في العراق والتي يضطلع بها ممثل المنظمة في ظل ظروف معقدة ومتغيرة وصعبة. وتلقى المكتب رداً أولياً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، أي بعد عام واحد تقريباً من نشر تقرير المراجعة. واتُخذت إجراءات لتنفيذ بعض التوصيات، ولكن الرد لم يتناولها جميعاً. وطُلبت معلومات إضافية لضمان أن تحظى كل المسائل بالاهتمام الملائم، وستستمر المتابعة.

٥٤- **وحدة الإنذار بحدوث الأوبئة ومواجهتها في المكتب الإقليمي لأفريقيا في هراري.**[٧] حدد تقرير المراجعة، الصادر في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ مواطن ضعف معينة في الأداء والإدارة، وكذلك ضرورة إعادة توجيه التخطيط وحشد الموارد. وتلقى المكتب تقارير مفصلة، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ وتشرين الأول/

١ أشير إلى ذلك في الوثيقة ج٢٥/٥٨، الفقرة ٢٨.
٢ أشير إلى ذلك في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٤٧.
٣ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٦.
٤ أشير إليه في الوثيقة ج٣٢/٥٩، الفقرة ٢٨.
٥ أشير إليه في الوثيقة ج٣٤/٦٠، الفقرة ٢٤.
٦ أشير إليه في الوثيقة ج٣٤/٦٠، الفقرة ١٦.
٧ أشير إليه في الوثيقة ج٣٤/٦٠، الفقرة ١٩.

أكتوبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، تناولت مسائل عديدة بصورة تبعث على الرضا. وصُنفت توصيات أخرى تحت بند العمل الجاري، وستستمر المتابعة.

٥٥- **إدارة المخاطر المؤسسية.**[١] يلاحظ المكتب استمرار سرعة تأثر المنظمة بسبب عدم تحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها بصورة كافية. ويقر المكتب بالصعوبات التي يشكلها تنفيذ نظام الإدارة العالمي والتحسينات الحديثة في إدارة المخاطر في هذا المشروع، بما في ذلك المشاركة المباشرة للمديرة العامة. بيد أن المكتب مازال يعتبر انعدام الإدارة الرسمية للمخاطر عموماً أمراً يجافي الحكمة. وقد ذكرت دائرة الإدارة العامة أنها ستدمج إجراءات الإدارة الرسمية للمخاطر ضمن الهياكل الإدارية القائمة، ولكن المكتب لم يتلق حتى الآن أي خطة للتنفيذ.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٥٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

١ أشير إليه في الوثيقة ج٦٠/٣٤، الفقرة ٢٨ والملحق.

الملحق

تقارير المراجعة والتقييم والتحقيق والحالة الراهنة لعام ٢٠٠٧

عنوان التقرير	رقم الفقرة	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	التعليقات
عمليات المراجعة				
عقود موظفي مبادرة التحرر من التبغ	٢٤	٢٠٠٧/٢/٢٣	٢٠٠٧/١٠/١٧	من خلال العمل مع موظفي الموارد البشرية عالجت المبادرة مخالفات القواعد في عقود الموظفين.
مكتب ممثل المنظمة في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢	٢٠٠٧/٤/١١	٢٠٠٧/١١/٢٠	أرسل المكتب القطري رداً عن طريق المكتب الإقليمي تناول فيه مواطن الضعف وقدم خطة مقبولة لتنفيذ التوصيات.
مكتب المنظمة القطري في غابورون، بوتسوانا	١٣	٢٠٠٧/٤/٢٣	٢٠٠٧/١١/٢٨	أرسل المكتب القطري رداً مقبولاً تضمن بيّنات داعمة عن طريق المكتب الإقليمي.
تقييم جاهزية نظام الإدارة العالمي للمراقبة في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	١٤	٢٠٠٧/١٠/١٩		في انتظار الرد الأولي.
الحسابات المصرفية للرابطات وسائر الكيانات المنشأة من قِبَل موظفي المنظمة في المقر الرئيسي	٢٥	٢٠٠٧/٥/٤		في انتظار الرد الأولي.
المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	١٥	٢٠٠٧/٥/١٤	٢٠٠٧/١٢/٧	أرسل المكتب الإقليمي رداً أولياً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ يتناول الكثير من التوصيات. وتم إرسال بيّنات أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ رداً على استفسارات مراجع الحسابات.
مكتب المنظمة القطري في أسمرة، إريتريا	١٦	٢٠٠٧/٥/٣٠	٢٠٠٧/١١/٢	أرسل المكتب القطري رداً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ عن طريق المكتب الإقليمي تناول فيه المجالات التي يشوبها الضعف وقدم خطة تنفيذ مقبولة.

عنوان التقرير	رقم الفقرة	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	التعليقات
أفرقة ترصد الأمراض السارية ومواجهتها التابعة لوحدة الأمراض السارية في المكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	١٧	٢٠٠٧/٧/١٦		أصدر المكتب الإقليمي تقريرين مفصلين عن التقدم المحرز في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ تناولا بصورة مُرضية العديد من المسائل المطروحة. وصُنفت توصيات أخرى تحت بند العمل الجاري وستستمر المتابعة.
دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام الإدارة العالمي	٢٦	٢٠٠٧/٦/١٥		أرسلت الإدارة العامة رداً أولياً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ اتفق مع التوصيات وذكر أن العمل جارٍ في هذا الصدد. ونظراً لطبيعة المشروع فإن التنفيذ في الوقت المحدد أمر ضروري، وطُلب تقديم أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.
وحدة ترصد الأمراض السارية ومواجهتها في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع للمنظمة	١٨	٢٠٠٧/٧/٣١		أرسل المكتب الإقليمي رداً على التوصيات في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. ومع ذلك يلزم في بعض الحالات تقديم بيّنات إضافية من أجل تقييم التنفيذ، وستستمر المتابعة.
الاختيار والتعيين في المقر الرئيسي بجنيف	٢٧	٢٠٠٧/٨/٣٠		في انتظار الرد الأولي.
المشروع الوطني لترصد شلل الأطفال بنيودلهي	١٩	٢٠٠٨/١/٢٥		في انتظار الرد الأولي.
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ مكتب منظمة الصحة العالمية القطري في مكسيكو سيتي	٢٠	٢٠٠٧/١١/٢٣		في انتظار الرد الأولي.
لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة	٢٨	٢٠٠٨/١/١٠		في انتظار الرد الأولي.
المكتب الإقليمي للأمريكتين، في واشنطن العاصمة	٢١	٢٠٠٨/١/٨		في انتظار الرد الأولي.
تقدير المخاطر الخاصة بمذكرة التفاهم مع المرفق الدولي لشراء الأدوية	٢٩	٢٠٠٧/١٢/١٠		في انتظار الرد الأولي.

عنوان التقرير	رقم الفقرة	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	التعليقات
البرنامج الموسع للتمنيع في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	٢٢	مسوّدة		في انتظار الرد الأولي.
المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل	٢٣	٢٠٠٨/٢/١٢		في انتظار الرد الأولي.
تقييم جاهزية نظام الإدارة العالمي لمراقبة مركز الخدمات العالمي في المقر الرئيسي في جنيف	٣٠	٢٠٠٨/١/١٥		في انتظار الرد الأولي.
التقييم				
عمل المنظمة مع المراكز المتعاونة	٣١	٢٠٠٧/٦/٢٨	غير متاح	
البرنامج الخاص للصحة والبيئة في المكتب الإقليمي لأوروبا	٣٤	٢٠٠٧/١١/١٤	غير متاح	
التأهب للطوارئ ومواجهتها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الإقليم الأفريقي	٣٦	٢٠٠٨/٣/٧	غير متاح	
التحقيق				
أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة	٣٩	٢٠٠٧/٦/٧	٢٠٠٧/٦/٧	أُغلقت لدى فتحها.
أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة	٤٠	٢٠٠٧/٦/١٣	٢٠٠٧/١٠/٢٩	تم نقل أحد كبار الموظفين إلى وظيفة أخرى، وتم إنهاء عقد أحد الموظفين، وأحيلت القضية إلى السلطات المحلية.
أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة	٤١	٢٠٠٧/٦/١٥	٢٠٠٧/٩/١٨	تم طرد أحد الموظفين.
أحد المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة	٤٣	٢٠٠٧/٧/٦	٢٠٠٧/١٠/٢٩	تم طرد أحد الموظفين.
في المقر الرئيسي	٤٢	٢٠٠٧/٩/١٠		*أمام القضاء*.
في المقر الرئيسي	٤٤	٢٠٠٧/١٠/٣٠		*أمام القضاء*.
في المقر الرئيسي	٤٥	٢٠٠٧/١٠/٣	٢٠٠٧/١٠/٣	أُغلقت لدى فتحها.